المـــرأة والعـــمل في الخليج العـــربي

الدكتورة فوزية العطية
استاذة علم الاجتماع المساعدة - جامعة بغداد

المقدمـــة :

يمكن وصف المرحلة التي يمر بها مجتمع الخليج العربي بانها مرحلة انتقالية يجتاز فيها المجتمع عملية تحول من الصورة التقليدية الجامدة الى الصورة العصرية المتطورة ، وتتميز مراحل الانتقال عموما بوجود الصراع بين القديم والجديد ، وتكون القوى القديمة عادة اقوى من مراحل التحول وأشد تأثيرا من القوى الجديدة الداعية الى التجديد والتغيير ، فالقديم يسنده التراث أو جزء منه على الأقل ، كما تسنده القيم التي استقرت في التقاليد السائدة والأعراف الاجتماعية الجارية والقوانين الوضعية وغير الوضعية . . وتعود الناس على التعامل به وطبعت حياتهم بكثير من مظاهره .

وبرزت في مرحلة التحول هذه ثلاثة اتجاهات يشأن دخول المرأة الخليجية العمل ، الاول اتجاه تقليدي محافظ ، يرى في المرأة كائنا ضعيفا ، يحصر وظيفتها في الشؤون الاسرية فقط وانتاجها للقوى البشرية التي يحتاجها المجتمع (الانجاب) ويرى هذا الاتجاه في عمل المرأة خارج المنزل واختلاطها بالرجل أمراً يتنافى وتعاليم الدين والأعراف الاجتماعية ، الا ان هذا الاتجاه لا يعارض عمل المرأة في المزرعة مع بقية أعضاء اسرتها ، وهذا يؤكد أن التمسك بهذا الموقف لا يعود الى اسباب دينية أو اسباب بيولوجية ، وانما التشبث بالتقاليد والرغبة في السيطرة على المرأة ومحاولة امتلاكها ، وقد تكون هي الأسباب الاساسية في هذا التوجه .

أما الاتجاه الثاني ، فهو يتميز بنظرة متحررة نسبيا ، ويعترف بحق المرأة في العمل ، الا انه يرى وجود أعمال تتناسب وطبيعة المرأة مثل الخياطة والتعليم والتمريض ، وأخرى

* بحث مقدم في المؤتمر الاقليمي الثالث للمرأة في الخليج العربي والجزيرة العربية .

لا يجوز ان تقتحمها نظرا لتعارضها مع التقاليد والأعراف الاجتماعية ، كما يرى ضرورة عودة المرأة العاملة الى البيت اذا اقتضت الضرورة خاصة في مرحلة الطفولة المبكرة لاطفالها ، وهذا مما يعرض المرأة العاملة الى الشعور بالتناقض بين الواقع الذي يفرض عليها ان تكون عاملة متفاعلة وبين الاتجاهات التي تتحفظ على عمل المرأة بأجر خارج المنزل وتتشكك في قيمته .

أما الاتجاه الثالث ، فهو متحرر ثوري يساوي بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات في كافة المجالات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويرى ان المرأة قادرة على العمل والابداع وتحمل المسؤولية دون أن يشكل ذلك تهديدا للرجل ، ويرى هذا الاتجاه ان التغير الاجتماعي والتنمية الشاملة لا يمكن أن يتحقق دون تحرير المرأة ومساهمتها في العمل الانتاجي باعتبارها تشكل نصف القوى البشرية والطاقة المنتجة .

وقد برز تيار جديد من الثمانينات ، نتيجة تزايد دور بعض المؤسسات الاجتماعية والثقافية في تثبيت بعض الأوضاع القديمة بأسلوب جديد لمقاومة دواعي التغير والتجديد واطالة المراحل الانتقالية في حياة المجتمع ويرتكز هذا التيار على فكرة وضع الخيارات أمام مساهمة المرأة في العمل المنتج خارج المنزل أو عدمه ، ويزيد هذا التيار الشعور بالتناقض بين العمل المنزلي والعمل المنتج خارج المنزل ، ولاعطاء الأولوية للعمل المنزلي يقترح أصحاب هذا الاتجاه دفع اجر للمرأة لقاء الأعمال المنزلية ، لكي يمكن ادخاله واحتسابه ضمن الناتج القومي[1] ، ومما يسند هذا الاتجاه ويعزز تأثيراته بعض المؤسسات الاجتماعية مثل الاسرة التي تمارس تأثيرها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

أما خصوصية منطقة الخليج العربي باعتبارها محدودة السكان ، وتعاني نقصا في قوى العمل ، خاصة القوى الماهرة منها ، ولكونها تتميز بارتفاع مستوى الدخل الفردي ، بعد تدفق الثروات النفطية فيها ، واعتمادها على القوى العاملة الوافدة ، خاصة القوى غير العربية ، يستدعي ضرورة مساهمة المرأة في العمل الانتاجي ، وتحقيق العدالة وفرص التكافؤ في التعليم والعمل .

ان الورقة المقدمة تعرض واقع المرأة في الخليج العربي وتحاول تحديد سبل تطوير عملها في إطار ما أفرزه تدفق النفط من قيم وما أحدثه من خلخلة . بسبب التوجه الاستهلاكي المتزايد وأثره السلبي على الانتاج والتنمية .

---

(١) عادل حسين ، الاعلام وتطوير دور المرأة في عملية التنمية العربية بحث قدم الى ندوة الخبراء حول صورة المرأة العربية في وسائل الاعلام وفنون التعبير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بغداد ١٩٨٣ .

أولا ـ واقع المرأة في الخليج العربي

يتحدد وضع المرأة الخليجية في ضوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية للمجتمع العربي في الخليج ، فالبنية الأولى للمجتمع العربي في الخليج قد تركت آثارها الواضحة على طبيعة العلاقة بين المرأة والرجل ، لأنه مجتمع انحدر من مجتمع قبلي اعتمد الرعي وسيلة أساسية من وسائل الانتاج والمعروف ان مثل هذا المجتمع اعتمد الرجل ولم تكن فيه مشاركة المرأة أساسية وقد أدى هذا الوضع الى اعتبار بنية المجتمع ونظامه الاجتماعي وتقسيم العمل متغيرات معتمدة أو مستقلة ،وتبقى العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية والنزعات النفسية وسيطة متداخلة .

أما موقع المرأة المتخلف فيبقى هو المتغير التابع أو الناتج من هنا يعتبر تقسيم العمل بين المرأة والرجل على أسس متكافئة وسيلة تؤدي الى تغيير وضع المرأة وواقعها الاجتماعي ، وان اعادة توزيع ومشاركة المرأة في الانتاج يرتبط بدورها ببنية المجتمع ونظامه الاجتماعي .

وتعتبر أقطار الخليج العربي بالرغم من درجات التفاوت بينها ما تزال في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية ، ان الحضارة التقليدية مستمرة في تأثيرها على التنظيم الاجتماعي عموما وفي مشاركة المرأة في العمل الانتاجي بشكل خاص ، الأمر الذي يؤثر بدوره سلباً في عملية التنمية حيث يتعذر تحقيق التنمية في المجتمع دون التخلص من البطالة ، خاصة تلك المفروضة اجتماعيا على المرأة بحكم تحديد مجالات عملها هذا بالاضافة الى أن النظرة الاجتماعية المتخلفة للمرأة ودورها في المجتمع والانتاج يعرقل امكانية عطاء المرأة ويعيق عملية التنمية حتى وان كا نت هذه البطالة بالنسبة لشرائح معينة من النساء تتصف بكونها بطالة موسرة ومرفهة ، تضعف لدى المرأة حافز المساهمة في العمل الانتاجي .

ويربط بعض الباحثين بين تطور مركز المرأة ودورها الاجتماعي وتطور المجتمع بشكل عام ، باعتبار أن تطور المجتمع وتغير البنى والتراكيب الاجتماعية يؤدي الى تغير القيم الاجتماعية والشعور النفسي ، الا انه يتضح ان التغير الاجتماعي لا يؤدي الى تغير دور المرأة دون التدخل المباشر لاحداث ذلك .

ولعل من أهم الأسباب التي تدفع الى المطالبة والتدخل في تغيير دور المرأة ودمجها في العملية الانتاجية سببين رئيسيين هما :

١ ــ ان المجتمع ، خاصة المجتمع النامي ، بحاجة ماسة الى الاستفادة من الطاقة الانتاجية بشكل كامل ، خاصة الطاقة الانتاجية للمرأة تحقيقا للتنمية الشاملة .

٢ ــ تأكيد الذات والشعور بالمسؤولية من خلال المشاركة في العمل وفي الحياة العامة الى جانب ادوارها الاخرى في المنزل .

ويمكن دراسة واقع المرأة من خلال بعض المؤشرات الاجتماعية . اذ يمكن التعرف على الواقع الاجتماعي للمرأة في الخليج العربي من خلال بعض المؤشرات ، ولعل أهمها ، المؤشرات الديمغرافية ، والمساهمة في النشاط الاقتصادي ، والتعليم والصحة ، لذلك سنحاول التعرف بشكل سريع على هذه الجوانب لتحديد واقع المرأة في ضوئها .

١ ــ الجانب الديمغرافي :

لابد من دراسة الحالة الديمغرافية بصورة عامة من الناحيتين الوصفية اي تركيب السكان وتوزيعه بحسب الجنس والفئات العمرية ، ومعرفة الخصائص الاقتصادية ، اي التوزيع المهني النشيط للسكان (الصالح للعمل) ومن ناحية حركة السكان اي الولادات والوفيات وحركات الهجرة ، إن المجموع الاجمالي للسكان لا يعني شيئا بحد ذاته وانما لابد من ربطه بحجم الثروة ،والسكان في اي مجتمع يتمكن من تحقيق التنمية السريعة اذا استخدم كافة العوامل المتوفرة لديه بشكل جيد اي اذا ساهمت الايدي العاملة لكلا الجنسين في التنمية واذا كان السكان على مستوى ثقافي وحضاري ومهني جيد وعلى درجة عالية من الوعي .

لقد ارتفع عدد السكان في اقطار الخليج كما يشير الجدول رقم (١) من (٢١,١٠٣,٠٠٠) مليون نسمة عام ١٩٧٥ الى (٢٤,٨٣٣,٠٠٠) مليون نسمة في عام ١٩٨٠ ، كما يتباين التوزيع السكاني في الاقطار الخليجية ، فان عدد نفوس العراق في عام ١٩٨٠ (١٣,١٠١,٠٠٠) مليون نسمة في حين لا يتعدى سكان قطر (٢٦٠) ألف نسمة (انظر الجدول رقم ١) .

الجدول رقم (١)
يبين تعداد سكان أقطار الخليج العربي خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠
ومعدل النمو السنوي (بالألف)

الدولـــة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٨٠	معدل النمو السنوي
البحرين	٢٧٥	٢٩٠	٣٠٦	٣٥٨	٥,٤
العراق	١١١٢٤	١١٥٠٥	١١٨٨٥	١٣١٠١	٣,٣
الكويت	٩٩٥	١٠٥٦	١١٢٠	١٣٣٨	٦,١
عمان	٧٦٦	٧٩٠	٨١٤	٨٩٢	٣,٥
قطر	١٧٠	١٨٥	٢٠٢	٢٦٠	٨,٩
السعودية	٧٢١٥	٧٤٢٥	٧٦٤٠	٨٣٢٤	٢,٩
الامارات	٥٥٨	٦٧٩	٧٥٠	٨٦٠	٢,٨
المجمـــوع	٢١١٠٣	٢١٩٣٠	٢٢٧١٧	٢٤٨٣٣	

المصدر : الكتاب الاحصائي السنوي للبلاد العربية ١٩٧٧ ص ٢٧

أما الكثافة السكانية فهي أيضا تتباين بشكل كبير بين الأقطار العربية والخليجية ، انظر الجدول رقم (٢) فهي كثيفة نسبيا في العراق والكويت والبحرين وقليلة في السعودية وقطر .

جدول رقم (٢)
يبين المساحة والكثافة السكانية عام ١٩٧٤

الدولـــة	السكان بالألف	المساحة الكلية كم٢	الكثافة السكانية كم٢
البحرين	٢٦١	٦٢٢	٤٢٠
العراق	١٠٧٦٥	٤٣٤٩٢٤	٢٥
الكويت	٩٢٥	١٧٨١٨	٥٢
عمان	٧٤٣	٢١٢٤٥٧	٤
قطر	١٣٧	٢٢٠١٤	٦
السعودية	٧٠١٣	٢١٤٩٦٩٠	٣
الامارات	٢٣٨	٨٣٦٠٠	٣

المصدر : الكتاب الاحصائي السنوي للبلاد العربية العدد الثاني ١٩٧٧ ص ٢٨ .

جدول رقم (٣)

يبين نسبة الجنس في الاقطار الخليجية (عدد الذكور لكل ١٠٠٠)

الدولة	السنة	مجموع السكان	أقل من ١٥	١٥ - ٦٤	من ٦٤ فأكثر
البحرين	١٩٧٠	١١٧	١٠٢	١٣٢	١٠٥
العراق	١٩٦٥	١٠٤	١٠٧	١٠١	٩٠
الكويت	١٩٧٠	١٣٢	١٠٤	١٦٠	٩٤
عمان	—	—	—	—	—
قطر	١٩٧٠	١٨٢	—	—	—
السعودية	١٩٧٠	١٠٢	—	—	—
الامارات	١٩٦٨	١٦٤	١١٣	٢٠١	١١٥

المصدر : د . يونس حمادي، سكان المجتمع العربي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٢ تموز ١٩٧٨ ص ٩٠ - ٩١

كما ترتفع نسبة المستهلكين في أقطار الخليج العربي بسبب عدم تشغيل غالبية النساء في الأعمال الانتاجية اي ما يقارب نصف السكان ، انظر الجدول رقم (٤) ، خاصة الوطنيين معطلة عن العمل نتيجة ذلك .

الجدول رقم (٤)

يبين التركيب العمري للسكان ونسبة الاتكال في أقطار الخليج العربي ١٩٧٠ - ١٩٧٥

		التوزيع النسبي للأعمار			نسبة الإتكال	
الدولة	السنة	أقل من ١٥	١٥ - ٦٤	٦٥ فأكثر	مجموع السكان	أقل من ١٥
البحرين	١٩٧٠	٤٤	٥٣	٣	٨٩	—
العراق	١٩٧٥	٤٧	٥١	٢	٩٦	٩٢
الكويت	١٩٧٠	٤٣	٥٥	٢	٨٢	٥٦
عمان	—	—	—	—	—	—
قطر	١٩٧٠	٤٥	٥٢	٣	٩٠	—
السعودية	١٩٧٥	٤٥	٥٢	٣	٨٨	٨٣
الامارات	١٩٧٠	٤٥	٥٢	٣	٩٠	—

المصدر : د. يونس حمادي . سكان المجتمع العربي المصدر السابق ص ٩٢ - ٩٣

٢ ــ الحالة التعليمية والثقافية حسب الجنس في أقطار الخليج العربي .

يعتبر التعليم ومحو الأمية من أهم مؤشرات التنمية في المجتمع ويزداد استخدام المرأة في العمل بارتفاع المستوى التعليمي ، كما يعتبر التعليم معيارا أساسيا لقياس المستوى العلمي والحضاري للسكان ، لذلك سنركز في هذا المجال على مؤشرين هما : مستوى الأمية بين الاناث وهي تصل إلى نسبة ٩٨٪ في بعض أقطار الخليج العربي في عام ١٩٧٥ وهذا أمر يعيق مساهمة المرأة في العمل ، انظر الجدول رقم (٥)

الجدول رقم (٥)
يبين النسبة المئوية للأميين البالغين (١٥ عام فأكثر) حسب
القطر وحسب الجنس في عام /١٩٧٥

الدولة	الذكور /	الاناث /
البحرين	٤٢	٦٤,٦
العراق	٥٨,٥	٨٢,٨
الكويت	٣٢	٥٢
عمان	٦٥	٩٨
قطر	٦٥	٩٨
المملكة العربية السعودية	٦٥	٩٨
الامارات العربية المتحدة	٤١,٦	٦١,٩

المصدر : هدى زريق ، الدور المتغير للمرأة العربية مجلة المستقبل العربي العدد ١٧ ص ٢٧ ، ١٩٧٩

أما بالنسبة للفئة العمرية الأصغر سنا والتي تتراوح أعمارها بين ٦ ـ ١١ عاما فيتضح أن معدلات الالتحاق بالمدارس في عام ١٩٧٥ ما يزال ضئيلا ، حيث لا يتجاوز ٥٪ في عمان ، وهذا مما يشير إلى أن التفاوت بين تعليم الاناث والذكور سيبقى مستمرا في أقطار الخليج العربي مستقبلا .

وفيما يتعلق بمستوى التحصيل العلمي ، فمن الملاحظ أن معدل التحاق الاناث للفئة العمرية ١٢ ـ ١٧ سنة منخفض مقارنة بمعدل التحاق اللواتي هن في الفئة العمرية ٦ ـ ١١ عاما وهذا يشير إلى ارتفاع نسبة الاناث اللواتي يتركن الدراسة بعد المرحلة الابتدائية ، كما أن معدلات الالتحاق للفئة العمرية ١٨ ـ ٢٣ عاما ضئيل سواء كان بالمدارس الثانوية أم بالجامعات ، انظر الجدول رقم (٦) .

ويلاحظ من الجدول أن هناك زيادة في التحاق الاناث في كافة الفئات العمرية بين عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، وهذا يدل على اتجاه لزيادة نسبة التحاق الاناث بالمدارس مما يجعل المرأة أكثر قدرة على المشاركة في العمل الانتاجي مستقبلا .

الجدول رقم (٦)

يبين النسبة المئوية للاناث الملتحقات بالمدارس ونسبة التحاق الاناث للذكور حسب الفئات العمرية في الأقطار الخليجية عام ١٩٧٥

	الفئات العمرية					
	٦ ١١		١٢ ١٧		١٨ ٢٣	
الدولة	نسبة الاناث الملتحقات	نسبة التحاق الاناث للذكور	نسبة الاناث الملتحقات	نسبة التحاق الاناث للذكور	نسبة الاناث الملتحقات	نسبة التحاق الاناث للذكور
البحرين	٧١	٠,٨٧	٧٢	٨٩	٧	٠,٤٧
العراق	٥٤	٠,٥٥	٢٨	٤٣	٩	٠,٣٧
الكويت	٦٢	٩٢	٦٠	٨٨	٢٤	٨٩
عمان	٢٦	٤٩	٦	٠,٢٦	١	١,٠٠
قطر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٩	٧٨,٩
السعودية	٢٤	,٥٢	٢٠	٦٢	٥	,٣١
الأمارات	٨٦	,٩١	٤٦	٦٣	٧	,٥٨

المصدر : هدى زريق ، المصدر السابق ص ٢٩

والتعليم على العموم لا ينسجم مع متطلبات التنمية فهو لا يهدف إلى تكوين الشخصية المبدعة والخلاقة ، وإنما يعتمد على التلقين ويعمل على تشكيل نشء من المتعلمين لا يتمكن من الاستجابة لمتطلبات المجتمع .

حركة السكان :

تعني حركة السكان بشكل عام التغيرات التي تطرأ على حالة السكان وتشمل الحركة الطبيعية للسكان أي الولادات و الوفيات ومعدل العمر والحالة الزوجية ومستوى الخصوبة .

وبما أن المجتمع الخليجي ، مجتمع تقليدي ، فقد أصبحت أهمية الأولاد كبيرة وخاصة من الذكور هو المعول عليه مما أدى إلى ارتفاع مستوى الخصوبة ، إلا أنه ينبغي الحذر عن تفسير مؤشرات مستوى الخصوبة نظرا لنقص وعدم دقة البيانات الأساسية العائدة ، لبلدان المنطقة ، ومع ذلك فإن مؤشري مستوى الخصوبة وهما معدل المواليد الخام ومعدل الخصوبة الكلي يدلان على نمط مستمر لارتفاع مستوى الخصوبة ، انظر الجدول رقم (٧) .

الجدول رقم (٧)

يبين متوسط العمر عند الزواج ومستوى الخصوبة في بعض بلدان الخليج العربي للسنوات المؤشرة إزاء كل قطر منها

الدولة	السنة	متوسط العمر عند الزواج	معدل المواليد الخام	معدل الخصوبة الكلي
البحرين	١٩٧١	٢١,٠	٤٢,٨	٦,٧
العراق	١٩٧٥	٢٠,٦	٤١,٦	٦,٩
الكويت	١٩٧٥	٠,٩ *	٥١,١ *	٧,٢ *
عمان	-	-	-	-
قطر	-	-	-	-
السعودية	-	-	-	-
الأمارات	١٩٧٥	١٨,٢	-	٥,٢

* باستثناء غير الكويتيين .

المصدر : هدى زريق المصدر السابق ص ٣٠ .

ومن الملاحظ أن معدلات الخصوبة تنخفض بارتفاع مستوى تعليم المرأة ، إلا أن حجم الأسرة في أقطار الخليج العربي ما يزال كبيرا ، الأمر الذي يتطلب توفير دور حضانة بعدد يتناسب ومعدلات الخصوبة للاستفادة من عمل المرأة المنتج خارج المنزل خصوصا وأن الفتاة تتزوج في سن مبكر .

٣ ــ التحضر :

يشير الجدول رقم (٨) أن نسبة كبيرة من السكان في كافة الأقطار الخليجية العربية فيما عدا عمان والسعودية ، تقيم في المناطق الحضرية في الوقت الراهن .

الجدول رقم (٨)
يبين النسبة المئوية لسكان الحضر في أقطار الخليج العربي
عام / ١٩٧٥ .

الدولة	النسبة المئوية للتحضر
البحرين	٨٠,١
العراق	٦٣,٧
الكويت	٨٨,٦
عمان	٥,٤
قطر	٨٨,٠
السعودية	٢٠,٨
الامارات	٨٣,٩

المصدر : هدى زريق ، المصدر السابق ص ٣١ .

٤ ــ المساهمة في النشاط الاقتصادي :

ينحصر سن العمل في الفئة العمرية ١٥ ـ ٦٥ سنة ، وهذه الفئة تنقسم إلى مجموعتين في دول الخليج العربي ، المجموعة التي لا تبحث عن عمل ولا ترغب فيه ، وهذه تتمثل في ربات البيوت والطلاب ، أما المجموعة الثانية فتنقسم بدورها إلى فئتين ،

العاملين والمتعطلين[1] .

ومن الملاحظ أن القوى العاملة بشكل عام في دول الخليج العربي لا تشكل إلا نسبة قليلة من القوى البشرية ، أما مشاركة النساء في العمل فهي ضئيلة جدا ، ولو أخذنا الكويت على سبيل المثال ، نجد أن القوى البشرية النشطة اقتصاديا في عام ١٩٧٠ ، قد بلغ (٥٤٩,٠٠٠) شخص أي حوالي ٤٢,٣٪ من القوى البشرية القادرة على العمل ، أما الوافدون فيشكلون ٥٧,٧٪ من القوى العاملة كما أن عدد العاملين فعلا من الكويتيين يبلغ عددهم (٦٥,٣٦٩) عاملا فقط ، أي ١٢,٥٪ من مجموع القوى العاملة في الكويت ، وهي تساوي ١٨,٨٪ من مجموع السكان الكويتيين ، في حين تشكل قوة العمل الوافدة ٧٨,٥٪ من قوة العمل أي بنسبة ٤٥,٢٪ من مجموع السكان غير الكويتيين ، وتبلغ نسبة الذكور من القوى البشرية الكويتية حوالي ٣٦,١٪ في حين ترتفع في غير الكويتيين إلى ٦٣,٩٪ ، أما مشاركة النساء في قوة العمل فقد بلغت في عام ١٩٧٠ / ٠,٦٪ فقط أما في غير الكويتيات فنسبتها ٣,٧٪ فقط .

بما أن نشاط المرأة في المجتمع التقليدي يقتصر على الواجبات المنزلية لذلك يمكن اعتبار مشاركة المرأة في القوى العاملة في أقطار الخليج العربي المؤشر الأساسي في دور المرأة المتغير في المجتمع .

إن المجتمع الذي لا يتمكن من تنمية موارده البشرية ، لا يتمكن من تحقيق التنمية الشاملة ، كما أن تنمية لموارد البشرية تتطلب التخلص من البطالة بكافة أشكالها ، ولعل أهمها في مجتمع الخليج العربي هي حالة البطالة المفروضة اجتماعيا على المرأة نتيجة لتحديد مجالات عملها . هذا إضافة إلى النظرة الاجتماعية المتخلفة للمرأة ، وحقها في تقرير مصيرها إن هذه النظرة تعيق امكانية عطاء المرأة كما تعيق عملية التنمية ، وتؤثر سلباً في عقلية الانسان رجلا كان أم امرأة ، وإن تميزت هذه البطالة بالنسبة لشرائح معينة من النساء بكونها بطالة مرفهة . حيث أن سهولة اشباع الحاجيات والرغبات الأساسية والكمالية بشكل يضعف لديهن حافز العمل ، وهذا مما يؤدي إلى زيادة الهدر ، كما يسيء إلى قيمة العمل .[2]

---

(١) د . محمد غانم الرميحي ، رأس المال البشري في الخليج ، مجلة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد الخامس ١٩٧٦ ص ٢٠ .

(٢) د . علي خليفة الكواري التنمية كعملية حضارية ، مجلة المستقبل العربي العدد ٤٩ ، ١٩٨٣ ، ص ٢٢ - ٢٣ .

ويشير الجدول رقم (٩) إلى قلة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في دول الخليج العربي . انظر الجدول رقم ٩ .

الجدول رقم (٩)
يبين نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي إلى مجموع السكان في أقطار الخليج العربي .

الدولة	السنة	نسبة المساهمين في النشاط الاقتصادي		
		كلا الجنسين	ذكـــور	انـــاث
البحرين	١٩٧١	٢٧,٩	٤٩,٠	٣,٣
العراق	١٩٧٣	٢٨,٤	-	٤
الكويت	١٩٧٥	٣٠,٦	٤٩,٥	٧,٨
عمان	-	-	-	-
قطر	١٩٧٦	٤٧,٢	٦٥,٥	٣,٥
السعودية	١٩٧٠	١٥,٢	-	-
الأمارات	١٩٦٨	٤٣.٣	٦٨,٢	٦,٨

المصدر : يونس حمادي ، المصدر السابق ص ١٠٢ .

وتتزايد نسبة القوى العاملة في قطاع الخدمات لتقل في قطاع الصناعة انظر الجدول رقم ١٠ .

الجدول رقم (١٠)
يبين توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية

توزيع القوى العاملة على الأنشطة المختلفة				
الدولة	السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات
البحرين	١٩٧١	٦,٦	٣٤,٢	٥٩,٢
العراق	١٩٧٣	٥٥,٨	١٠,٠	٣٤,٢
الكويت	١٩٧٥	٢,٥	٢٢,٦	٧٤,٩
عمان	١٩٧٠	٨٣,٧	١٧,٣	-
قطر	١٩٧٠	٤,٣	٣١,٥	٦٤,٢
السعودية	-	-	-	-
الأمارات	١٩٦٨	١٧,٤	٣٣,٢	٤٩,٤

المصدر : يونس حمادي ، المصدر السابق ص ١١٠ .

٥ ــ الهجرة والقوى العاملة :

تعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية ونفسية واقتصادية معقدة ، وهنالك عوامل متعددة تدفع إلى الهجرة من الريف إلى المدن بشكل غير مخطط ، مما زاد من المشكلات الاجتماعية في المدن بسبب انتقال ظاهرة التريف إليها نتيجة للهجرة غير المخططة ، بالاضافة إلى هجرة الكفاءات إلى خارج أقطار الخليج العربي بسبب الشعور بالاغتراب ، ويترتب على ذلك مشكلات اجتماعية جمة وآثار سلبية على العملية الانتاجية ، خاصةوأن أقطار الخليج العربي تستقبل أيدي عاملة أجنبية ، انظر الجدول رقم (١١)الذي يمثل نسبة الوافدين إلى دولة الأمارات العربية المتحدة حيث تتجاوز نسبة الوافدين ٧٥٪ من مجموع السكان ، كما أن حوالي ٨٠٪ من الوافدين من غير الناطقين باللغة العربية ، وهذا يشكل آثارا سلبية على حضارة الخليج العربي .

الجدول رقم ١١

يبين عدد الوافدين ونسبتهم إلى دولة الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٧٦

الدول المصدرة	مجموع الوفدين	النسبة المئوية
الأقطار العربية	٤٨٥٠٨	٢٠,٢
الهند	٩٩٦٤٢	٤١,٦
الباكستان	٥٧٨٨٠	٢٤,٢
ايران	٥٧٧٢	٢,٤
دول أخرى	٢٧٧٥٣	١١,٦
المجموع	٢٣٩٥٥٥	١٠٠

وبشكل عام فإن الوافدين العرب يشكلون أكثرية بين الوافدين إلى الكويت والمملكة العربية السعودية ، بينما يشكل الآسيويون أكثرية في البحرين وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة (انظر الجدول رقم ١٢) ويبين عدد الوافدين العرب ، وهم يعاملون معاملة تختلف عن المواطنين ويشعرون بالتمييز .

الجدول رقم ١٢

يبين مجموع السكان والقوى العاملة الوافدة في البلدان العربية المستوردة للأيدي العاملة عام / ١٩٨٠

الدولة	مجموع السكان بالآلاف	مجموع الاجانب بالالاف	النسبة المئوية للأجانب	مجموع القوى العاملة بالالاف	القوى العاملة الأجنبية بالالاف	النسبة المئوية للقوى العاملة الأجنبية
البحرين	٣٤٤	١٠٧	٣٠١	١١٩	٦٥	٥٤,٦
العراق	-	-	-	-	-	-
الكويت	١٣٧٤	٨٠٨	٥٨,٨	٤٥٣	٣٤٢	٧٥,٥
عمان	٩٨٤	١٧٩	١٨,٢	٣٠٣	١١٣	٣٧,٣
قطر	٢٤٣	١٧٨	٧٣,٣	١٣٠	١١٦	٨٩,٢
السعودية	٩٢٢٦	٢١٥٠	٢٣,٣	٢٣٧٥	١١٢٥	٤٧,٤
الامارات	٩٨٣	٧٤٦	٧٥,٩	٥٣٨	٤٨٧	٩٠,٥

المصدر: د. رياض طباره ، التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٤٧ / ١٩٨٣ ص ٩٧

أما الأقطار المصدرة للعمال إلى الدول الخليجية فهي موضحة في الجدول رقم (١٣)

الجدول رقم ١٣
توزيع السكان الوافدين إلى أقطار الخليج العربي
عام / ١٩٨٠

الدولة	الوافدون بالالاف	النسبة المئوية عرب	آسيويون	اخرون	المجموع العام
البحرين	١٠٧	٦,٤	٨٥,١	٨,٥	١٠٠
العراق	-	-	-	-	-
الكويت	٨٠٨	٨٢,٢	١٦,٨	١,٠	١٠٠
عمان	١٧٩	١٠٨	٩٤,٧	٣,٥	١٠٠
قطر	١٧٨	٣١,٠	٦٢,١	٦,٩	١٠٠
السعودية	٢١٥٠	٥٧,٣	٣٥,٩	٦,٨	١٠٠
الامارات	٧٤٦	٢٨,٤	٦٨,٥	٣,١	١٠٠

المصدر : د. رياض طبارة ، المصدر السابق ص ٩٨

نلاحظ ارتفاع نسبة العمالة الوافدة خاصة الآسيوية بالمقارنة مع العمالة المحلية ، أي أن قوة العمل الوافدة شبه المستقرة في الخليج العربي أصبحت تشكل أساسا للنمو الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده المنطقة حاليا ، كما أن مؤشرات التنمية في المستقبل تزيد الطلب على القوة العاملة خصوصا بعد أن اتجهت بعض الدول إلى الصناعات المعتمدة على النفط والصناعات الانتاجية .

أما حقوق المرأة العاملة فقد وجدت لها بعض الأحكام الخاصة إضافة إلى الحقوق العمالية الأخرى في أقطار الخليج العربي والتي نظمت استخدامها من حيث طبيعة العمل وإجازات الولادة . إلا أن هذه الحقوق في حجمها تعتبر حقوقا هامشية أو حقوقا لم تزل جداً على ورق أو حقوقاً حرف تطبيقها في بعض الاقطار الخليجية .

ثانيا : مقومات تطوير عمل المرأة في الخليج العربي

لقد أدت التغيرات الاقتصادية والسكانية في أقطار الخليج العربي بعد ظهور النفط إلى مساهمة المرأة في العمل الانتاجي في بعض أقطاره ، خاصة في القطاع الحضري ، نظرا للنفقات الاستهلاكية المتزايدة والحاجة إلى العمل كما ساهمت الاصلاحات والتغيرات الاجتماعية في مطلع النصف الثاني من هذا القرن في تغيير دور المرأة الخليجية ، وتختلف مساهمة المرأة في الانتاج بحسب طبيعة القطاع الاجتماعي الذي تنتمي له ، بدوي ريفي أم حضري ، حيث توجد علاقة بين بنية المجتمع وطبيعة مساهمة المرأة الانتاجية .

فالمجتمع البدوي ، حيث تكون الحياة بسيطة ومتطلباتها وتكاليفها محدودة تكون المرأة فيه أحسن حالا مما هي عليه في المجتمع الريفي ، وإن كانت تخضع لنوع من التمييز بحكم تأثير النسب الأبوي وتحمل الرجل مسؤولية إعالة الأسرة وحمايتها والدفاع عنها ، ولكن بعد التحولات والتغيرات الأساسية التي طرأت على المجتمع البدوي وعندما بدأ البدو يعملون في الشركات الأجنبية وسياقة السيارات خاصة للفترة بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ، فقد تأثرت حياتهم إلى حد كبير نتيجة زيارتهم المدينة وانعكست تأثيرات تلك العوامل على وضع الأسرة ودور المرأة فيها وفي المجتمع .

أما في الريف فقد اقتضت مهمات العمل الزراعي مشاركة كافة أفراد الأسرة في الانتاج الزراعي ، رجالا ونساء ، صغارا وكبارا ، الأمر الذي جعل المرأة تساهم في العمل ضمن عمل الأسرة ، وقد ارتفعت نسبة العاملات في الزراعة بعد هجرة الرجال من الريف إلى المدينة .

وفي المدينة تزايد عدد النساء العاملات من الطبقات الوسطى في مجالات التعليم والادارة والطب والتمريض ، مع وجود تباين بين الأقطار الخليجية ، فالمرأة العراقية مثلا وخاصة منذ أواخر السبعينات ، تزايدت مشاركتها في مختلف القطاعات ، وإن كانت نسبتها في مواقع اتخاذ القرار مانزال محدودة ، في حين بقيت مساهمة المرأة في العمل في دولة الامارات العربية المتحدة مثلا محدودة ، خاصة بالنسبة للطبقة الثرية حيث بقيت المرأة تعيش بترف دون مشاركة في الانتاج ، أما النساء العاملات من الطبقة الفقيرة فهن يعملن لقاء أجور زهيدة وبظروف اجتماعية سيئة .

وبشكل عام فإن دور المرأة الخليجية مايزال هامشيا في مراكز النفوذ السياسي والنشاط التجاري والحرفي . فعملها خارج المنزل ليس إلا امتدادا لعملها المنزلي الذي

يغلب عليه الطابع الخدمي ، وإن ظهرت حالات محدودة ، حيث اسهمت المرأة في العراق في مجالات القضاء والجيش والشرطة وسياقة السيارات .(١)

ونظرا لكون أقطار الخليج العربي تعتبر في مراحلها الأولى من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبالرغم من درجات التفاوت بينها ، فإنها تتميز في هذه المرحلة بتعرضها لصراع شديد بين القديم التقليدي والحديث المتغير وبما أن القديم يرتكز على التراث أو جزء منه وتسنده القيم المستقرة في التقاليد السائدة والعرف الجاري والقوانين الوضعية وغير الوضعية لذلك يعتبر أشد تأثيراً في المجتمع بشكل عام وفي وضع المرأة بشكل خاص ، الأمر الذي يقوي تيار المطالبة بعودة المرأة العاملة إلى البيت بحجة التعارض بين واجبات المرأة المنزلية وعملها خارج المنزل وخاصة في مرحلة الطفولة المبكرة لأطفالها ، الأمر الذي يؤدي إلى الشعور بالتناقض لدى المرأة بين الواقع الذي يفرض عليها أن تكون عاملة متفاعلة وبين الاتجاهات والمعتقدات التي تتحفظ على عمل المرأة وتتشكك في قيمته .

كما نشطت بعض المؤسسات الاجتماعية والثقافية في تثبيت بعض الأوضاع القديمة ومقاومة دواعي التغير والتجديد وتأتي الأسرة في مقدمة هذه المؤسسات التي تمارس تأثيرها ، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، فالأسرة تميز بين الأولاد والبنات في المعاملة بشكل يترك أثره على كليهما ، ويعمم الرجل ذلك على علاقاته ونظرته للمرأة بشكل عام ، كما يؤثر سلبا على المرأة بشكل يجعلها غير واثقة بنفسها وبأهمية عملها ، هذا بالاضافة لما تقوم به المدرسة والوسائل الاعلامية التي تطرح صورة المرأة بشكل يجعلها تتوقع دائما أن تأتي مبادرات التغير من الرجل وتذعن بشكل تلقائي للحلول التي تأتي من خارج ذاتها ، كما أنها تصور المرأة بكونها عاطفية تضحي بكل شيء في سبيل إرضاء الرجل سواء كان زوجها أم أخاها أم أباها . (٢)

هذا إضافة لعدم قدرة المجتمع على تهيئة الظروف المادية التي تمكن المرأة من تأدية دورها في البيت والعمل دون أن تجد في ذلك مشقة ودون أن تتعرض إلى صراع الأدوار ، وتتقبل البطالة المفروضة اجتماعيا عليها ، نتيجة إضعاف حافز العمل .

---

(١) د. فوزية العطية ، المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ، المنظمة العربية للثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية بغداد ١٩٨٣ ص ٧١ .

(٢) محمد سلام أكرم ، المرأة بين البيت والعمل ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ص ٤٥.

إن هذه النظرة أصبحت تعيق امكانية عطاء المرأة ، كما تعرقل عملية التنمية وتؤثر على عقلية الانسان رجلا كان أم إمرأة وتؤدي إلى زيادة الهدر كما تسيء إلى قيمة العمل ، وتعطل قطاع واسع من المساهمة فيها ، أو الانتفاع منها فالتنمية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها الفئات والقطاعات الاجتماعية .

إن ضخامة التحديات التي تواجه مشاركة المرأة فيالعمل في مجتمع الخليج العربي تتطلب الاستعانة بتهيئة المقومات وايجاد السبل المناسبة لاجتيازها تنمية للموارد البشرية وتحقيقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، حيث أن مشاركتها في القوى العاملة هي المؤشر الأساسي لدورها المتغير في المجتمع .

ولعل أهم مقومات ادماج المرأة الخليجية في العمل الانتاجي تكمن في التعليم والتدريب المهني ، والتشريع وتطوير الانماط التنظيمية والقيمية من خلال المنظمات الرسمية والشعبية والوسائل الاعلامية إضافة إلى تهيئة السبل والوسائل للتخفيف من الأعباء المنزلية التي تتحملها وتقويه حافز العمل لديها .

١ ــ التعليم والتدريب المهني : ـ

نظرا لكون غالبية النساء العربيات في منطقة الخليج أميات فهناك حاجة ماسة إلى وضع الخطط الانمائية لمحو الأمية الأبجدية والحضارية ولابد من بذل الجهود لتعزيز جودة التعليم وزيادة نسبة التحاق النساء في المدارس على كافة المستويات التعليمية .

أما التدريب المهني فهو غير متطور ولا تنتفع منه إلا نسبة محدودة من النساء في مجالات التمريض والخياطة والطبع على الآلة الكاتبة ، فلابد من توجيه المرأة مهنيا منذ بداية التحاقها بالعمل والتأكيد على تدريبها باعتباره ركيزة أساسية من ركائز العمل المثمر ، كما نجد ضرورة الاهتمام بتوجيه المرأة نحو الانتاج الصناعي عن طريق التشجيع في العمل في الصناعات التي تميزت فيها المرأة العاملة ومحاولة التوجيه المهني لها وتنمية قدراتها وكفاءاتها وتمكينها من ممارسة دورها في مجالات التنمية المختلفة وعدم الاقتصار على العمل في المجال الخدمي .

إن مهمة إعداد المرأة للعمل والمساهمة في الانتاج تتطلب التعليم والتدريب والتطوير المستمر ، والتعليم يمثل الاستراتيجية الطويلة المدى في تنمية الكادر النسوي في منطقة الخليج العربي ، وهو التعليم النوعي الذي يهدف إلى إعداد المرأة القادرة على الخلق والابداع والمستعدة للمبادرة والتصدي للظروف المستجدة ، نتيجة التحولات المحلية

والتغيرات العالمية المحيطة بالمجتمع الخليجي ، كما يمكنها من الوصول إلى مراكز صنع القرار واتخاذه وتنفيذه ، أما التدريب فيمثل الاستراتيجية قصيرة المدى التي يتم بمقتضاها ايجاد المهارات اللازمة لأداء الفرد ، ويمكن الاستعانة بالتدريب في بداية عملية التنمية لتصحيح أخطاء نظام التعليم عن طريق إعادة تدريب الخريجين من مراحل التعليم المختلفة للقيام بالمهمات التي تطرحها التنمية[1] أما التطوير المستمر من وقت الالتحاق بالعمل حتى وقت التقاعد ، فيمثل الضمانة التي تمكن الفرد من الإلمام بكل ما يتعلق بعمله ومهنته وتحصيله قادرا على الأداء المبدع .

ومن أجل تنمية القوى العاملة النسوية فإنه لابد من وضع تخطيط على صعيد الخليج العربي ينطلق من ضرورة جذب المرأة وحفزها واعدادها والاحتفاظ بها في العمل وتلافيا لظاهرة التسرب وترك العمل والعودة إلى المنزل لابد من تطبيق أسلوب متقدم في الادارة التي يجب أن تساهم فيها العناصر النسوية . وهذا بدوره يحتاج إلى ارادة نسوية واعية ضمن الارادة المجتمعة الاشمل التي تستطيع أن تفرض مشاركتها في اتخاذ القرار . وهذا لا يتم تحقيقه إلا ضمن إطار نظام سياسي مدرك ومستجيب لهذه التطلعات المشروعة .

٢ ــ التشريعات والسياسات والخدمات : ـ

يترتب على الحكومات أن تطرح جانبا كافة القوانين التي تنطوي على التمييز ضد المرأة سواء كانت في قوانين الاحوال الشخصية أو الحياة المدنية أو الاستخدام وبما أن مساهمة المرأة في المجتمع ودورها في تربية الأطفال له قيمة اجتماعية عالية لذلك لابد من تشريع القوانين التي تمكن المرأة من التغيب عن عملها في إطار تكوين أسري منظم وينبغي إعادتها للعمل من جديد ، دون أن يؤثر ذلك في مكانتها عن طريق تهيئة برامج تدريبية متخصصة ، وانشاء دور حضانة توفر عناية للأطفال دون سن المدرسة .

من الضروري إعادة النظر في التشريعات فيما يخص إجازات الولادة للمرأة العاملة مثل منح الموظفات والعاملات إجازة حمل وأمومة براتب لمدة ثلاثة أشهر كما هي الحال في أنظمة الأمم المتحدة ومنحها إجازة سنتين دون راتب للعناية بالطفل الرضيع مع الاحتفاظ

---

(١) فوزية العطية ، صورة المرأة في المجلات النسائية العربية ، بحث مقدم إلى ندوة الخبراء حول صورة المرأة العربية في وسائل الاعلام اللجنة الأسيوية لغربي آسيا بغداد ١٩٨٣ .

بحقها في العودة إلى عملها السابق .[1]

ولابد من وضع تشريعات وقوانين على غرار ما وضعته منظمة العمل الدولية لتحسين شروط عمل المرأة وخاصة الأم ، مثل التكافؤ في فرص العمل بين الرجل والمرأة والمساواة في الأجر وحماية الأمومة .

ومن الضروري أن تتغير نظرة الرجل إلى العمل المنزلي كعمل لا يتلائم مع طبيعة الرجل وتهيئة فروع اقتصادية جديدة للانتاج الاجتماعي التي تؤدي إلى اختصار العمل اللازم في المنزل مثل مد أنابيب الغاز إلى الدور واستخدام الآلات الكهربائية الحديثة في المنزل وتوفير وتنظيم وسائط النقل العامة بأجور مخفضة وتهيئة المأكولات نصف الجاهزة في الأسواق وفتح مراكز عامة لغسل الملابس وغير ذلك من التسهيلات التي تساعد على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ولتحقيق ذلك لابد من إقامة وحدات تخطيط تهتم بشؤون المرأة العاملة تابعة إلى مؤسسات التخطيط المركزية أو وزارات العمل والشؤون الاجتماعية في أقطار الخليج العربي وبإشراف نساء متخصصات .

٣ ـ المنظمات الرسمية والشعبية : ـ

لابد من التأكيد على أهمية دور المنظمات الرسمية والشعبية خاصة المنظمات النسوية في تقوية حافز العمل لدى المرأة وتعزيز دافع العمل عن طريق توعية الجماهير بأبعاد مشاركة المرأة في العمل الانتاجي ، وإقامة الندوات الهادفة إلى تطوير الانماط التنظيمية والقيمية التي تعمل على تعبئة الطاقات النسوية في العمل الانتاجي والمشاركة في توفير التسهيلات اللازمة والمساعدة على الاستفادة من عمل المرأة في مختلف المجالات ومن مهام المنظمات الرسمية والشعبية في مرحلة التحول الاجتماعي المساهمة بإحداث التبدلات النوعية الايجابية الواسعة في الأطر السياسية والاجتماعية لزيادة متوسط انتاجية

---

(١) نذكر في هذا المجال ضرورة التصديق على مشروع الاتفاقية العربية لشؤون المرأة العاملة في عام ١٩٧٦ ، التي أقرها مؤتمر العمل العربي الذي انعقد في الاسكندرية والتي لم يصادق عليها حتى الآن إلا عضوين فقط من أعضاء المنظمة في حين إنها تضلل تصديق ثلاثة أعضاء في الأقل لكي تصبح نافذة المفعول .

الفرد في المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع ثمرات التنمية وتقع على هذه المنظمات مسؤولية المساهمة في خلق الارادة المجتمعية من خلال توجيه المرأة وتقوية الشعور بالمسؤولية لديها في المساهمة بتغيير الواقع السلبي ، وهذا لايتم إلا عن طريق استكمال النضج والشعور بالمخاطر التي ستواجه المجتمع الخليجي ، ان لم يستفد من المرحلة الحالية ويبني مجتمعه بالاستعانة بالثروة النفطية التي ستنضب مستقبلا ، إن الشعور بهذه المخاطر وإدراكها يخلق القلق الجماعي الموضوعي ويدفع الفئات الاجتماعية على اختلافها في المساهمة في العمل على صدها وازاحة الأسباب التي أوجدتها وهذا لايمكن أن يتم إلا من خلال المنظمات الرسمية والشعبية ، التي يمكن أن تعمل على بلورة منطلقات فكرية تنير الطريق لمسيرة المجتمع وعمل فئاته الاجتماعية .

إن بلورة الارادة الاجتماعية للتنمية الشاملة قادرة على صياغة وتطوير القرارات الاجتماعية على اختلافها بحيث تصدر تنمية شاملة للفئات الاجتماعية جميعها ومعبرة عن إرادة المجتمع بمختلف فئاته وشرائحه ، رجالا ونساء وهكذا تتمكن أن تقوم المنظمات الرسمية والشعبية بدورها المزدوج في حفز المرأة للعمل من جهة وتوعية وتحفيز الجهات المعنية في المجتمع بضرورة الاستفادة من جهد المرأة الانتاجي من جهة أخرى وبهذا تكون التنمية قد تحققت عن طريق استخدام القوى الانتاجية كاملة وعن طريق توفير وسائل التغيير الاجتماعي والحضاري وتحقيق غاياته في إدراك المجتمع مسؤولية الجميع في العمل الانتاجي من أجل التنمية .

٤ ــ الوسائل الاعلامية : ـ

لابد لنا من التأكيد على دور الوسائل الاعلامية في تغيير القيم التقليدية بالنسبة لعمل المرأة الخليجية وتنشيط وتقوية دوافع العمل لديها .

إن صورة المرأة التي تطرحها الوسائل الاعلامية على اختلافها من راديو وتلفزيون وسينما ومجلة وصحيفة ، هي صورة مشوهة ، كما أن الاعلام النسوي موجه إلى المرأة الحضرية بشكل أساسي دون المرأة الريفية أو البدوية ، كما هو موجه إلى الشرائح والفئات المرفهة دون الفئات الفقيرة . ويربط الاعلام بين أداء الأعمال والنوع ، سواء كانت تلك الأعمال منزلية أم انتاجية عامة[1] ولتغيير هذه الصورة لابد من مساهمة المرأة وعلى كافة

(١) فوزية العطية ، صورة المرأة في المجلات النسائية العربية ، مصدر سابق

المستويات والأصعدة الاعلامية في التوجيه الاعلامي النسوي الهادف في منطقة الخليج العربي ، والعمل من خلال ذلك على تنشيط دوافع العمل لدى المرأة سواء كانت دوافع اقتصادية انتاجية تتحدد في المشاركة في الحياة العامة والمساهمة في رفع المستوى الاقتصادي للأسرة ، ودوافع نفسية مثل تأكيد الذات والشعور بالمسؤولية من خلال المساهمة في العمل الانتاجي ودوافع ثقافية لرفع المستوى التعليمي والثقافي والحصول على مكانة اجتماعية أفضل من خلال المساهمة في العمل المنتج .[1] ويجب الاستعانة بالمفكرين الاجتماعيين ، لاقناع المجتمع عن طريق وسائل الاعلام بضرورة تطوير الأنماط التنظيمية والقيم الاجتماعية التي تمكن المرأة من تحقيق ذاتها لصالحها الخاص ولصالح المجتمع .

٥ ــ السبل والوسائل التي تساعد على عمل المرأة

من الضروري تخفيف الارهاق الذي يسببه العمل المنزلي للمرأة ويعوق العمل الانتاجي خاصة الأعمال الفكرية التي تتطلب توفير مستلزمات مادية ومعنوية معينة عن طريق الاستفادة من التطورات العلمية والتقنية في انجاز الأعمال المنزلية ، واعطاء هذا الجانب الأولوية واعتبار الصرف على هذا الباب يدخل ضمن الاستثمار وليس ضمن الاستهلاك المباشر وهذا يتطلب توفيرها بأسعار مخفضة خاصة بالنسبة للمرأة العاملة .

إضافة إلى كل ما تقدم لابد من تشجيع القيادات النسوية الفكرية والتعليمية والمهنية والاعلامية والسياسية والتي تشكل مجتمعة صيغة الانتظام الاجتماعي وتوسيع قاعدة المشاركة في خلق رأي عام واع ، وبذلك نكون قد حققنا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في المجتمع ودفعنا عملية التنمية نحو الأمام .

---

(١) سهيلة محمد عباس ، دوافع المرأة العراقية العاملة في الصناعة وعلاقتها بالانتاجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ١٩٧٨ ص ٣٠١ ـ ٣٠٢ .

الخاتمة : -

عرضنا في هذه الورقة الواقع المتخلف للمرأة في المرحلة الانتقالية التي يمر بها مجتمع الخليج العربي من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري حديث ، وهو يتطلب الاستفادة الكاملة من القوى الانتاجية في العمل إلا أن البطالة المفروضة على المرأة أدت إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية رغم السلبيات الكبيرة المترتبة على استخدام قوى عاملة أجنبية على الحضارة وعلى الاقتصاد القومي معا .

إذ أن قلة السكان التي تعاني منها الأقطار الخليجية تقتضي إزاحة معوقات عمل المرأة سواء كانت تلك المعوقات اجتماعية أم اقتصادية ، ثقافية أم سياسية ، وحفزها على المشاركة في الانتاج عن طريق وضع استراتيجية محددة وواضحة وتنشيط المشاركة الفعالة للمرأة وتحسين الظروف الاجتماعية ورفع نوعية شروط الحياة وتجدر الاشارة بهذا الصدد إلى التجربة العراقية ، حيث فرضت ظروف الحرب ضرورة تجاوز الصيغ التقليدية في العمل نتيجة التحاق الرجال بالمهمات القتالية ، وقد مكنتها فرص التدريب التي أتيحت لها إلى أن تنجز أعمالا ومهاما كانت تقتصر على الرجال فقط قبل الحرب ، مثل العمل بالسباكة والخراطة في المعامل وسياقة السيارات والحافلات ولعل هذه الفرصة تقتضي اجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية للتعرف على المعوقات التي تواجه المرأة ومساهمتها بشكل ايجابي في العمل الانتاجي وكيفية حفزها لكي تتحمل دورها في المواقع القيادية في العمل وفي المجتمع بالشكل الذي يمكن من خلاله اعادة النظر في كيفية تقسيم العمل الانتاجي بين المرأة والرجل ، وتهيئة التسهيلات الممكنة لانجاز ذلك خاصة فيما يتعلق بانجاز العمل المنزلي بصورة أسرع وبجهد أقل ، وتوفير الخدمات الضرورية التي تحتاجها الأسرة بأسعار معتدلة .

لقد فتح عصر النفط أمام المرأة الخليجية ابواب التعليم والعمل ، إلا أن ذلك لايمكنه احداث التغير الحقيقي دون الغاء التمييز المجحف ضد المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرارات خصوصاً ما يمس منها مسيرة المجتمع وحقوق اعضائه وواجباتهم .

المصادر والمراجع : ـ

١ ــ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨١ . مطابع دار الخليج ، الشارقة ١٩٨٢ .

٢ ــ الكتاب الاحصائي السنوي للبلاد العربية ، العدد الثاني ١٩٧٧ . مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، المكتب المركزي للاحصاء ، القاهرة ١٩٧٧ .

٣ ــ رياض طبارة ، التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية ، مجلة المستقبل العربي العدد ٤٧ ، كانون الثاني ١٩٨٣ .

٤ ــ فوزية العطية ، المرأة والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ١٩٨٣ .

٥ ــ فوزية العطية ، صورة المرأة في المجلات النسائية العربية بحث مقدم إلى ندوة الخبراء حول صورة المرأة العربية في وسائل الاعلام وفنون التعبير ، بين الواقع الطموح اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالتعاون مع الاتحاد العام لنساء العراق . كانون الأول ١٩٨٣ . (البحث لم ينشر بعد)

٦ ــ سهيلة محمد عباس ، دوافع المرأة العراقية العاملة في الصناعة وعلاقتها بالانتاجية . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .

٧ ــ عادل حسين ، الاعلام وتطوير دور المرأة في عملية التنمية العربية ، بحث مقدم إلى ندوة الخبراء حول صورة المرأة العربية في وسائل الاعلام وفنون التعبير : بين الواقع والطموح بغداد ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالتعاون مع الاتحاد العام لنساء العراق ، كانون الأول ١٩٨٣ . (البحث لم ينشر بعد)

٨ ــ علي خليفة الكواري ، التنمية كعملية حضارية مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٩ آذار ١٩٨٣ .

٩ ــ محمد سلام آدم ، المرأة بين البيت والعمل ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٠ ــ محمد غانم الرميحي ، رأس المال البشري في الخليج ، مجلة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد الخامس ١٩٧٦ .

١١ ــ هدى زريق ، الدور المتغير للمرأة العربية مجلة المستقبل العربي ١٩٨٣ .

١٢ ــ يونس حمادي ، سكان المجتمع العربي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٢ ، تموز بغداد ١٩٧٨ .

"Selected" References

Bell, G.L., The Euro-Dollar Market & The International Finance System. Macmillon, New York, 1973.

Crockett, Andrew, International Money, 1980, Nelson & Sons Ltd.

Chandler, Lester, The Economics of Money and Banking, 1959, Harper & Row New York, London.

Flanders, M. June, The Demand for International Reserves, Princeton Studies in International Finance No. 27, 1971.

Fleming, J. M., The International Monetary Fund, IMF, Washington, D.C., 1964.

Fleming, J. M., Reflections on the International Monetary Reform, Prinston Essays in International Finance No. 107, 1975.

Friedman, Millton, & Roosa, R.V., The Balance Of Payments: Free vs. Fixed Exchange Rates, American Enterprise Institute, Washington, D.C., 1967.

Helleiner, G., "The Less-Developed Countries and the International Monetary System" Journal of Development Studies, 1967.

Heller, H.R., "International Reserves and Worldwide Inflation," IMF Staff Papers, March 1976.

International Monetary Fund, Reform of the International System, Report by the Executive Directors, IMF, Washington, D.C., 1974.

International Monetary Fund, International Liquidity-Needs & Availability — IMF, Washington, D.C. 1970.

International Monetary Fund, The Role of Exchange Rates in the Adjustment of International Payments, Washington, D.C., 1970.

International Monetary Fund, Balance Of Payments Yearbook. Washington, D.C., Issued Annually.

Kent, Raymond P., Money & Banking, 1966, Holt, Inc., New York, London, 5 Edition.

Letiche, John M., International Economic Policies and Their Theoratical Foundations, 1982, Academic Press, New York, London.

Mundell, R.A., "The Appropriate Use of Monetary & Fiscal Policy For Internal & External Stability" IMF Staff Papers, March 1962.

Roosa, R.V., "The Dollar and World Liquidity" Random House, New York, 1967.

Snider, Delbert A., International Monetary Relations, New York, Random House, Inc. 1966.

Williamson, John, International Liquidity: A Survey, Economic Journal, March 1973.

Witteven, H.J., "Inflation and The International Monetary System," American Economic Review," May 1975.